مؤقت



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٩٢٠**

الخميس، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، الساعة ٢١/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بو علاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد ثيبو
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد أمولو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غوميرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

رسائل مؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (S/23306 و S/23307 و S/23308 و S/23309 و S/23317)

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/795)

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسائل مؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ موجهة من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (S/23306 و S/23307 و S/23308 و S/23309 و S/23317)

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/795)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي الجماهيرية العربية الليبية وهولندا، يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد بيرتلنغ (هولندا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/795، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/795).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/809، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/1998/803 و S/1998/808، وهما رسالتان مؤرختان ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت بالبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية، وأعطيه الكلمة.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس هذا الشهر، ولا يفوتني إلا أن أتوجه كذلك بالتحية والتقدير للسيد لافروف، سفير الاتحاد الروسي على رئاسته الناجحة للمجلس خلال الشهر الماضي.

أولا، لمجرد اشتباه في شخصين طبيعيين، لا دليل عليه ولا إثبات له، بشأن حادث وقع قبل عدة سنوات بحيث لا يوجد وقتها ما يعرِّض الأمن والسلم الدوليين للخطر، صدر عن مجلس الأمن بضغوط معروفة ومعترف بها، وفي مخالفة صريحة للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، وكذلك للمواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٦ صدر القرار ٧٣١ (١٩٩٢).

ثانيا، تقدمت الجماهيرية العربية الليبية فورا بشكواها إلى محكمة العدل الدولية طبقا للميثاق.

ثالثا، أصدر المجلس بعد ذلك قراره ٧٤٨ (١٩٩٢) ثم اتبعه بالقرار ٨٨٣ (١٩٩٣) بفرض حظر على ليبيا تأسيسا على الفصل السابع من الميثاق بمخالفة الميثاق كذلك وتأسيسا على القرار ٧٣١ (١٩٩٢) المخالف له أيضا.

رابعا، شهدت هذه القضية تطورات عديدة طيلة السنوات السبع الماضية، وليبيا تعاني من حظر فرضه قانون القوة ضد قوة القانون وضد الميثاق والمواثيق الدولية ذات الصلة.

خامسا، شعورا من المجتمع الدولي بعدالة قضية ليبيا، وحرصا منه على منظمة الأمم المتحدة، وعدم استخدام مجلس الأمن من قبل البعض لخدمة أغراضه السياسية بعد غياب التوازن الدولي خلال العقد الأخير، تقدمت المنظمات الإقليمية بعدة مقترحات وقامت بعديد من المبادرات طيلة السنوات السبع الماضية. ولكن مقترحاتها ومبادراتها قوبلت بالتجاهل التام بسبب الطرف الآخر في هذا النزاع.

سادسا، عندما اضطرت المنظمات الإقليمية والدولية إلى تطوير مواقفها في مواجهة هذا التجاهل، وعندما أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ حكما ضد الولايات المتحدة وآخر ضد بريطانيا وأكدت اختصاصها القانوني بالنظر في هذه القضية ورفضت الطعن المقدم من كل منهما في ذلك الاختصاص، مؤكدة مرجعية اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٧١؛ ونظرا للتأييد القوي الذي عبر عنه المجتمع الدولي خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس الماضي؛ ولأن منظمة الوحدة الأفريقية أصدرت قرارها في أوغادوغو بعد التجاهل المتواصل لكل مساعيها ومبادراتها ونداءاتها طيلة السنوات الماضية؛ وبما أن مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز الذي انعقد بقرطاجنة قد رفع توصية لقمة الحركة في هذا الموضوع - لكل ما تقدم، وحتى يحال دون فرض المجتمع الدولي لإرادته، لأن مجلس الأمن يعمل نيابة عنه طبقا لنص الميثاق؛

سابعا، بعد كل هذه المدة، وبسبب هذه التطورات، أعلن الطرف الآخر في هذه القضية، أخيرا، قبوله إجراء المحاكمة في بلد ثالث. وكان ذلك قبل ثلاثة أيام، أي يوم الاثنين ٢٤ من الشهر الجاري، وطرح مسودة مشروع قرار للمجلس يوم الثلاثاء ٢٥، أي أول أمس، وعرض يوم الأربعاء ٢٦ أي يوم الأمس طرح هذا المشروع على المجلس، وطلب التصويت عليه اليوم، الخميس ٢٧ من هذا الشهر.

ثامنا، إن نص رسالة الطرف الآخر الموجهة للأمين العام ومرفقاتها من الوثائق لم تسلم إلى ليبيا إلا مساء يوم الاثنين ٢٤ من الشهر الجاري، أي قبل أقل من ثلاثة أيام، وطلب منها إعلان موافقتها قبل حتى إنجاز ترجمة هذه الوثائق إلى لغتها.

تاسعا، إن ما انتظرته ليبيا والمجتمع الدولي كله لسنوات طويلة، وما عرضته ليبيا والمجتمع الدولي كله لعدة سنوات، وبعد أن وافق الطرف الآخر عليه يوم الاثنين الماضي، مضيفا له عديد الوثائق القانونية المشار إليها، أراد ذلك الطرف أن تتخذ الأطراف الأخرى، بما فيها بلادي ومجلس الأمن والمجتمع الدولي، خلال ساعات ما كان هو قد أخره لعديد من السنوات.

عاشرا، كانت ليبيا بحكم تجربتها مع الطرف الآخر، وهي تجربة تاريخية تعود إلى ما قبل حتى موضوع هذا النزاع، كانت لديها تخوفات جوهرية منذ الإعلان الصادر في صحيفة "الغارديان" اللندنية يوم ٢١ تموز/يوليه الماضي وما تبعها من تصريحات رسمية في الموضوع. وهذا لا نقوله اليوم بل قلناه في نفس الأسبوع لسعادة رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، السفير لافروف؛ وقلناه لكل السادة أعضاء مجلس الأمن الذين طلبنا مقابلتهم وقابلناهم أو من كان يقوم مقامهم خلال ذات الفترة؛ وقلناه لسعادة كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بمكتبه خلال لقاء معه لهذا الغرض تحديدا، وسلمناه وعددا من أعضاء المجلس وكذلك أعضاء اللجان الخماسية والسداسية والسباعية التي شكلتها منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية على التوالي ورقة خطية في الخصوص.

ونص هذه التخوفات، كما جاءت في تلك الورقة، وكما عرضت على من تم الاجتماع بهم، كانت كما يلي.

نقاط مهمة حول مسألة لوكربي. إذا أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا موقفهما الرسمي بالموافقة على محاكمة المشتبه فيهما في لاهاي، فإن الملاحظات التالية تصبح مهمة جدا للحكم على جدية هذا الطرف لتحقيق العدالة وعدم توظيف هذا التوجه لغايات سياسية هي: (١) إظهار قرارات أوغادوغو؛ (٢) استباق قمة عدم انحياز بجنوب أفريقيا؛ (٣) الإبقاء على

العقوبات؛ (٤) إبعاد المجتمع الدولي ومنظماته الإقليمية عن ليبيا.

وهـذه الملاحظات هي أولا، قبول إجراء المحاكمة في بلد محايد ينبغي أن يعني تولي السلطات القانونية في البلدان المعنية تناول هذا الأمر لأنها مسألة قانونية فنية صرفة. فضلا عن القانون والقضاة، هناك مسائل أخرى تفصيلية كثيرة معقدة لا بد من تناولها من ذوي الاختصاص والتخصص القانونيين، مثل: (أ) ضمانات المشتبه فيهما من حيث أمنهما وحقوقهما في مختلف المراحل، وعدم تسلمهما من قبل الدولتين المعنيتين وتعيين الجهة أو الجهات الضامنة؛ (ب) إجراء التحقيق وإجراءات المحاكمة؛ (ج) الادعاء؛ (د) المرجعية القانونية؛ (هـ) شهود الإثبات وشهود النفي والأدلة؛ (و) في حالتي البراءة أو الاتهام والإدانة، ما هي مسؤوليات مختلف الأطراف، إلى آخر ذلك من المسائل القانونية الفنية وكيفية التوصل إلى اتفاق بشأنها بين السلطات القانونية المختصة في البلدان المعنية.

ثانيا، رفع العقوبات أو تعليقها على الأقل.

ثالثا، مسألة مثول المشتبه فيهما أمام العدالة، حيث لم يرد أي نص بقرارات مجلس الأمن حول التسليم على الإطلاق. فكيف يتم المثول؟ وتحت مسؤولية من؟ وما هي الإجراءات القانونية اللازمة لذلك؟

رابعا، دور المنظمات الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، باعتبارها صاحبة المقترحات ومصدرها، حيث ينبغي اضطلاعها بدور أساسي في المراحل التالية، خاصة كضامن، وكذلك كشاهد على كل التطورات المقبلة.

خامسا، وأخيرا، أهمية استمرار المنظمات على مواقفها الثابتة حتى تنفذ جميع الجهات مثول المشتبه فيهما أمام العدالة ورفع العقوبات.

هذا ما قلناه في الشهر الماضي، وقبل أن يعلن حتى الموقف الرسمي.

إن بلادي عندما عرضت هذه التخوفات مسبقا وقبل صدور الموقف الرسمي للطرف الآخر في هذا النزاع، إنما كانت تهدف كما أكدت مباشرة للسادة رئيس وأعضاء المجلس في حينه ولسعادة الأمين العام تفادي أية صعوبات أو عراقيل من شأنها تعقيد الموقف وإعادته إلى نقطة الصفر. وكان حرصنا جديا وكانت مخاوفنا مشروعة.

إن الإصرار على وضع الجميع في موقف صعب وفرض قبوله في ساعات، برغم الحاجة الأكيدة للجميع إلى وقت كاف لدراسة كافة الوثائق بالغة التعقيد والتشعب، لهو أمر يضيف شكوكا إلى شكوكنا القديمة.

إن الطرف الآخر أجَّل بحث حكمي محكمة العدل الدولية في المجلس بحجة أنه يحتاج إلى وقت كاف لدراسته من قبل المختصين والاختصاصيين ونحن اليوم نعيد حجته هذه عليه.

بعد ما تقدم، فإن الجماهيرية العربية الليبية تؤكد أمام المجلس ما يلي:

أولا، أنها ترحب بقبول الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ما كانت عرضته جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأيدته منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز قبل أكثر من أربع سنوات، وتعتبر ذلك خطوة إيجابية من شأنها أن توصل الجميع إلى حل مرض وعادل لهذا النزاع الذي طال أمده، وتفاقمت معاناة شعبنا وأهالي الضحايا بسببه.

ثانيا، الجماهيرية العربية الليبية تقبل مثول المشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية في هولندا بقضاة اسكتلنديين طبقا للقانون الاسكتلندي.

هذا الموقف نؤكده اليوم، وكنا قبلناه من قبل، كما هو معروف وموثق رسميا لدى المجلس. وهو موقف جاد كل الجدية ولا رجعة فيه، ونتمنى أن تكون جدية الطرف الآخر كذلك. تبقى مسألة هامة لا بد من إعادة تأكيدها للمجلس رسميا وكنا تداولناها معكم ومع سعادة الأمين العام مرات عديدة وهي أن القضية بعد اليوم تعود إلى طبيعتها الأصلية كقضية قانونية.

وكما تولت السلطات القضائية في بلدي الطرف الآخر دراسة الشأن القانوني لمختلف الوثائق القانونية المرفقة برسالة الدولتين للأمين العام المشار إليها، وهو ما أكدته تصريحات المسؤولين وفي مقدمتهم السيدة

رينو وزيرة العدل في الولايات المتحدة، قبل عدة أسابيع، ولعله كان يوم تاريخ ٢٣ تموز/يوليه الماضي، فإنه بات من مسؤوليات واختصاصات السلطات القضائية الليبية تناول الشأن القانوني فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية القانونية وما يتصل بكافة الترتيبات والمعاملات ذات الطبيعة القانونية، وهي مستعدة من جانبها لتناول ذلك، سواء مباشرة مع السلطات القضائية للدول المعنية أو بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة.

إننا نتطلع لطي هذا الملف كليا، وإن ليبيا كما أثبتت جديتها ومرونتها في كافة مراحل تناول هذا الملف، تؤكد للمجلس أنها ستظل جادة وعملية في المرحلة الجديدة.

وفي مشروع القرار المعروض، اسمحوا لي بتسجيل ما يلي: تأكيدا لجديتنا وتثبيتا لمخاوفنا المشروعة، وهي مخاوف تؤكد مشروعيتها، لغة وصيغة مشروع القرار. الفقرة التمهيدية الأولى التي تؤكد على القرارات السابقة لمجلس الأمن تدفع إلى الاعتقاد بأنها لم تنفذ كليا ولا جزئيا بينما استجابت بلادي كليا للمطلوب منها. الفقرة التمهيدية الخامسة، وهي الإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في ذلك استمرار في وضع المسألة في غير موضعها، خاصة وأن تدخل مجلس الأمن في هذه الحالة يمكن اعتباره إجرائيا، مع الأخذ في الاعتبار حكم محكمة العدل الدولية.

يطالب المشروع في الفقرة الأولى من منطوقه ليبيا بالاستجابة دون تأخير للقرارات ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، ولا يشير أو يذكر ما قامت بتنفيذه منها خاصة فيما يتعلق بما يسمى بالإرهاب:

> "التعاون مع بريطانيا حول الصلة بالجيش الجمهوري وبنبذ الإرهاب وإدانته، والمطالبة بإيفاد لجنة دولية للتاكد من خلو الأراضي الليبية من أية معسكرات لتدريب الإرهابيين، والدعوة لعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب، والتعاون القضائي مع فرنسا الذي تم فعلا في إطار إنهاء قضية دولية عبر قاضي التحقيق وقد عبر قاضي التحقيق عن رضاه عن هذا التعاون من خلال رسالة وجهها إلى وزير خارجية بلاده، التي وزعت كوثيقة من وثائق مجلس الأمن".

الفقرة الثانية من المنطوق التي ترحب برسالة المندوبين البريطاني والأمريكي، تشير هذه الفقرة إلى مرفقات، وهذه المرفقات تتضمن ترتيبات تمت بين بريطانيا وهولندا وتمس المشتبه فيهما، وليبيا لم تشارك فيها حتى الآن.

الفقرة الثالثة من المنطوق تدعو الحكومتين الهولندية والبريطانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ "المبادرة" دون أن تشير إلى الولايات المتحدة التي قد تعتبر نفسها في وقت من الأوقات غير ملزمة بما تتفق عليه هولندا وبريطانيا. ونحن ننبه لذلك.

الفقرة الرابعة من المنطوق تقرر أنه على ليبيا أن تكفل مثول المشتبه فيهما أمام المحكمة وتقديم الأدلة والشهود دون تحديد أية ضمانات أو ترتيبات معينة تتعلق بالمشتبه فيهما أو بالشهود. أما بالنسبة لتقديم الأدلة فإنها مسألة غير مفهومة وغير مألوفة إذا كانت لا تتعلق بنفي التهمة.

الفقرة الخامسة من المنطوق تطالب الأمين العام بمساعدة ليبيا على انتقال المشتبه فيهما من ليبيا إلى هولندا ولكنها لا تشير إلى أية ضمانات أو ترتيبات تتعلق بهما خلال المحاكمة.

الفقرة السادسة من المنطوق لا توضح مهمة المراقبين الدوليين وعددهم ومدى تأثير رأيهم على سير المحكمة.

الفقرة السابعة من المنطوق تغفل الإشارة إلى ليبيا وإلى أية ترتيبات تعقدها مع هولندا حول انتقال المشتبه فيهما وسلامة إقامتهما والضمانات المكفولة لهما.

الفقرة الثامنة من المنطوق تشير إلى مثول المشتبه فيهما أمام محكمة مناسبة في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة في أي وقت، خاصة وأن الولايات المتحدة ليست طرفا في الاتفاق المبرم بين هولندا وبريطانيا. كما أن الاتفاق ينص في الفقرة جيم من

المـــادة ١٦ على إمكانية ترحيل المشتبه فيهما إلى بريطانيا.

الفقـــرة التاسعة من المنطوق تخص إجراءات إضافية قد يتم اتخاذها خاصة إذا كانت الترتيبات تمت في غياب أي حوار أو مشاورات أو اتفاق مع ليبيا حتى الآن على الأقل.

وفي الختـام إذ تؤكد بلادي حرصها وجديتها على طي هذا الملف، وفتـــح صفحـــة جديدة في علاقاتها مـــع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تقوم علـــى الاحتــــرام المتبـادل وعلى عدم التدخـــل فـــي الشؤون الداخلية وإحلال الحوار بدل القطيعة، وتبـــادل المنافـــع بـــدل الحظر والمقاطعـــة لتتمنى وتأمـــل أن يكون لدى الطرف الآخر بعد الآن مثـــل هذا الحرص وتلك الجدية ونفس الرغبة.

إننا نحيي المجتمع الدولي ونشكره على مؤازرته الثابتـــة والمستمرة، وخاصة المنظمات الإقليمية والدوليـــة، وعلى نحو خاص جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركـــة عـــدم الانحيـاز وجميع أعضائها، وكذلك الدول التي آزرتنا وساندتنا من غير أعضاء هذه المنظمات داخل المجلس وخارجه. ونتوجه لكم سعادة الرئيس وأصحاب السعـــادة أعضاء المجلس، بالشكر على إتاحة هذه الفرصة لنا للتعبير عن موقفنا وعن مخاوفنا أمام المجلس. ونشكـــر ونحيي بشكل خاص أعضاء هذا المجلس الذين وقفوا إلـــى جانب حـــق بلادي ضد ما لحق بها من ظلم، مع تقديرنا التام لدولهم الموقرة.

ولا يفوتنا أن نتوجـــه بالتحيـــة والتقدير لسعـــادة الأميـــــن العـــام كوفي عنان على جهوده المتواصلة لإيجاد حل لهذه القضية، مؤكدين على أهمية دوره، ونؤكد استعدادنـــا للتعـــاون معه في التوصل إلى الصيغة العملية المناسبة لطي هذا الملف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القـــرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن باعتماده المتوقع لمشروع القرار يكون قد اتخذ خطوة هامة نحو إجراء يُنصف ضحايا تفجير طائرة "بان آم" ١٠٣ وأسرهم.

فالترتيبات التي يعتمدها مشروع القرار هذا من شأنها أن تكفل محاكمة عادلـــة للمتهمين الليبيين. والإجراءات المتخذة ستتماشى مع متطلبات قرارات الأمم المتحدة ومع القوانين الأمريكيـــة والبريطانية والهولندية. وإن شـــروط القرار وطريقة إجراءات المحاكمة قد صاغها بعناية خبراء قانونيـــون، وهي ترتكـــز علـــى قرارات المجتمع الدولي كما تنعكس في قرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢)، و ٧٤٨ (١٩٩٢)، و ٨٨٣ (١٩٩٣).

ونحـــن نتوجه بالشكر إلى حكومة هولندا على المساعدة التي قدمتها في وضع الترتيبات المعتمدة في مشروع القرار هذا.

إننا نُعـــرب عن أسفنا العميق إزاء المضمون والنبرة العدائيين والسلبيين لبيان الممثل الليبي الذي أدلى به الليلة. إن ما نحتاج إليه من ليبيا ليس تقديم بيانات غامضة أو مشروطة، ولكن أن تُعلن عن قبولها ببساطة ووضوح. فالقرارات المتخذة بموجب الفصل السابع قرارات ملزمة لجميع الدول بما فيها ليبيا. ونحن نتطلع إلى الحكومة الليبية أن تعمل فورا. ونتوقع أن يكون في أعمالها برهان على نواياها المعلنة.

لقد تساءل المندوب الليبي عما إذا كانت الولايات المتحدة ستشعر بأنها ملزمة بجميع عناصر مشروع هذا القرار. وليس هذا في حاجة إلى بيان، ولكن اسمحوا لي أن أقولها على أي حال: يمكنني أن أؤكد له بأننا سنفعل.

ولنكن واضحين. إن تعامل ليبيا تعاملا إيجابيا مع مشروع القرار هذا يعني شيئا واحدا، ألا وهو ضمان أن يمثل المتهمان للمحاكمة في هولندا ودون إبطاء.

لقد سمع المجتمع الدولي الحكومة الليبية تردد في مناسبات عديدة التزامها الصريح بالتعاون في تقديم المتهمين إلى المحاكمة بموجب القانون الاسكتلندي، وأمام قضاة اسكتلنديين في بلد ثالث محايد. وقد أعلن بعض كبار المسؤولين الليبيين عن ذلك الالتزام في محاضر مسجلة عدة مرات - بما في ذلك التعهد الشخصي الذي قدمه وزير الخارجية الليبي لمجلس الأمن في آذار/مارس الماضي فقط. وعلى ليبيا الآن أن تفي بذلك التعهد.

فالموقف تراقبه الولايات المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي. والأمر الأهم أن أعضاء أسر ضحايا تفجير طائرة "بان آم" ١٠٣ البالغ عددهم ٢٧٠ يراقبون. وإذا لم تعمل ليبيا فورا على ضمان مثول المتهمين فسيكون ذلك نكثا خطيرا بالعهد من شأنه أن يضطر مجلس الأمن إلى الرد على النحو المناسب. ونحن نأمل ألا يصبح ذلك ضروريا.

وخلال السنوات الأخيرة وافق عدد من الدول والمنظمات الإقليمية - بما فيها الجامعة العربية؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وحركة عدم الانحياز، التي هي على وشك عقد اجتماع قمة هام في جنوب أفريقيا - على بعض الترتيبات الواردة في مشروع القرار هذا بالضبط. وحثت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اعتماد هذا النهج. وقد استمعنا إلى وجهات نظرهم واستجبنا.

ونحن ندعو الآن تلك الدول والمنظمات بدورها أن تحث ليبيا بأقوى العبارات على تسليم المتهمين ليقدما إلى المحاكمة دون إبطاء. ومثلما سنراقب استجابة ليبيا لمشروع القرار هذا، فسنقيِّم بعناية استجابات تلك الدول والمنظمات. ونتوقع تأييدا لا تردد ولا لبس فيه لمشروع القرار هذا. وهذا أقل ما يستحقه ضحايا تفجير طائرة "بان آم" ومن تركوه وراءهم من ذويهم.

وأود كذلك أن أعيد تأكيد دعم الولايات المتحدة لفرنسا في تحقيقها المستمر بشأن تفجير طائرة "يو تي إيه" وإذ نحن نتطلع إلى البدء بمحاكمة المتهمين في قضية طائرة "بان آم" ١٠٣، سنظل ندعم مطالبة فرنسا لليبيا بالتعاون الكامل بشأن قضية طائرة "يو تي إيه" ٧٧٢.

لقد انقضت نحو عشر سنوات منذ حادث التفجير الإرهابي لطائرة "بان آم" ١٠٣. ومنذ ذلك اليوم المشؤوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ظلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأعضاء أسر الضحايا والأسرة الدولية تُعاني من الإحباط المصاحب لتحقيق مطول، ومعقد، بل وفترة تباطئ ومراوغة أكثر طولا من جانب الحكومة الليبية.

ومشروع القرار هذا ينص على ما يجب أن تفعله ليبيا بالضبط ويُشير إلى عزم مجلس الأمن على النظر في اتخاذ مزيد من التدابير إذا لم يمثل المتهمان للمحاكمة على الفور. ونحن نتوقع من ليبيا أن تتخذ الخطوات اللازمة لكي يتسنى للمحاكمة أن تبدأ دون أي إبطاء. فقد انتظر المجتمع الدولي وأسر الضحايا ما فيه الكفاية.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في آذار/مارس الماضي أعلنت البرتغال، في مناقشة مفتوحة بشأن هذا البند، عن ترحيبها بالمقترحات التي تقدمت بها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية من أجل إيجاد حل توفيقي لقضية تفجير طائرتي "بان آم" و "يو تي إيه". وتلك المقترحات التي استهدفت تفادي المزيد من الإبطاء في إقامة العدل ووضع نهاية لمعاناة الشعب الليبي، كانت في نظر البرتغال مجهودا سياسيا بنَّاء.

ونحن نعتقد أن تأخير العدالة يمثل حرمانا من العدالة، في المقام الأول، بالنسبة لأقرباء الضحايا الذين يقاسون فقد أحبائهم. وتأخير العدالة يمثل حرمانا من العدالة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره الذي يُدافع عن نفسه لدرء الإرهاب ويتمسك بالقانون الدولي. وأخيرا، فإن تأخير العدالة يمثل حرمانا من العدالة أيضا بالنسبة للشعب الليبي، الذي يُعاني من الجزاءات المفروضة على بلده.

وأي حل توفيقي ينبغي بالطبع أن يكون منسجما مع الأبعاد القانونية والسياسية المنصوص عليها في

قـــــرارات مجلس الأمن. وعلينا ألا يغرب عن نظرنا هدفنا المتمثل في التمكين لإقامة العدل.

لقد كنا مقتنعين حينذاك بأن الوقت قد حان للأمم المتحدة ولمجلس الأمن على وجه الخصوص لتلمس سبل أكثر فاعلية لإنهاء هذه المسألة. ومجلس الأمن اليوم باعتمـــاده لمشروع القرار هذا سيدلل على أنه في مستوى التحدي. وقد برهن أعضاء المجلس على أنهم منفتحون أمام المقترحات الإيجابية والجادة. ووفدي يُعرب عن تقديره، على وجه الخصوص، للجهود التي اضطلعت بها المملكة المتحدة والولايات المتحدة من أجل إيجاد حلول بديلة من شأنها أن تـُمكـِّن مجلس الأمن من أن يستجيب على نحو تام لمشاغل المجتمع الدولي.

ومجلس الأمـــــن باعتماده لمشروع القرار هذا سيمهد السبيل أمام محاكمة الشخصين المتهمين بتفجير طائرة "بان آم" ١٠٣، تلك الجريمة البشعة التي ظلت دون عقوبة زهاء عشر سنـــوات حتى الآن. وسيتمتع المتهمان في هذه المحاكمة بكامـل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ سيظل ذلك الصك ينطبق علـــى إجراءات المحاكمة بموجب القانون الاسكتلندي. والحل الذي تم التوصل إليه لا يمكن أن يكون أكثر تطمينـــــا من ذلك، بأن المتهمين سيتمتعان بمحاكمة عادلة.

إن المجلس يستجيب بموقـــف منفتح وديناميإ لإرادة المجتمع الدولي. وهذا هو، في واقع الأمر، دور مجلس الأمن الذي أحالت إليه عضوية الأمم المتحدة في عمومها، بموجب الميثاق، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وسنذكر دائما أن مجلس الأمن، وهو يضطلع بذلك الدور، إنما يعمل بالنيابة عن تلك العضوية.

إن وفدي يثني على حكومتي المملكـــة المتحدة والولايات المتحدة لهذه الخطوة الإيجابية. ونود أيضا أن نشكر حكومة هولندا على تعاونها الــــذي لا غنى عنه. ونعرب عن سرورنا لاستجابة الحكومة الليبية. إن الحل الذي قدم الآن يكشف النقاب عن حيوية المجلس. واليوم، من خلال هذا التدبير الحاسم للمجلس، سيتسنى للعدالة في نهاية المطاف أن تبرز إلى حيـــز الوجود وللجزاءات أن ترفع.

ونحن على ثقة من أن الفرصة التي يوفرها مشروع القرار هذا، الذي تؤيده حكومتي تمام التأييد، لن تفوتنا.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعلنت حكومة فرنسا فورا ترحيبها بالمبادرة التي أعلنتها سلطات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لإجراء محاكمة لوكربي في بلد طرف ثالث هو هولندا. وتغتنــــم فرنسا هذه الفرصة للإشادة بالسلطات الهولندية لاستعدادها للتعاون في هذا الشأن.

إن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد عانت ثلاثتهـــا من أعمال الإرهاب الجوي في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، وناشـــدت مجلس الأمن أن يدعم طلبها بأن تسمح الحكومة الليبية بإجراء التحقيق وأن يتم إحقاق العدالة. ومنذ ذلك الحين، تحلت بلداننا الثلاثة بتضامن ثابت، وهو ما يجري تأكيده مجددا الآن.

وتحيط الحكومة الفرنسية علما مع الإرتياح بقرار الولايات المتحـــــدة والمملكة المتحدة قبول أحد الاقتراحات التي تقدم بها عدد من المنظمات الإقليمية وقبلته حكومة ليبيا رسميا: وهو محاكمة المتهمين بهجوم لوكربي في هولندا أمام محكمة اسكتلندية ووفقا للقانون الاسكتلندي. وتتوقع حكومتي من حكومة ليبيا أن تلتزم بالتعهدات التي أعلنتها في الماضي وأن تتصرف بناء على رد الفعـــل الإيجابي الذي أبدته السلطات الليبية بالأمس، وأكدته مجددا اليوم أمام المجلس.

إن السلطات الفرنسية قد أحاطت مجلس الأمن والأمين العام بصفة مستمرة بتطورات التحقيق في الهجوم الذي تعرضت له الرحلة ٧٧٢ لشركة إتحاد النقل الجوي (UTA 772)، حيث جرى ذلـــك آخـــر مرة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف نستمر بالطبع في إبلاغ الأمين العام ومجلس الأمن بالمعلومات الجديدة التي ينبغي أن يحاطا بها علما.

ونذكر بأن مشروع القرار الذي سيطرح للتصويت هذا المساء يعدل شروط تعليق الجزاءات فيما يتعلق بعقد المحاكمة بالنسبة للهجوم على الرحلة ١٠٣ لشركة بـــان آم والأحكام الأخـــرى في القرار ٨٨٣ (١٩٩٣)، المتعلقة بالتعاون مع السلطات القضائية الفرنسية

والرفع النهائي للجزاءات على ليبيا، لا تتأثر بالنص المعروض علينا اليوم، والذي سيصوت وفدي مؤيدا له.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أربعة شهور، خلال المناقشة المفتوحة المتعلقة بالرسائل المؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الواردة من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أعرب وفد البرازيل عن أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي، بفضل تعاون حكومة ليبيا، وعن طريق محاكمة عادلة، من تحديد المسؤولية أخيرا عن الهجومين الإرهابيين على الرحلة ١٠٣ لشركة بان آم والرحلة ٧٧٢ لشركة (UTA).

إن التطورات الأخيرة قد قربتنا من تلك اللحظة. ونحن نثني على حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على المرونة التي أبدتاها في قبول أحد الحلول الوسط التي حظيت بدعم عدد كبير من الدول الأعضاء والعديد من المنظمات، التي تستحق جهودها ثناءنا أيضا. إن حكومة هولندا أيضا جديرة بالثناء لتوفيرها المساعدة بشكل مبدع حتى تمكن محكمة أجنبية من ممارسة ولايتها في إقليمها. ويحدونا الأمل في أن تقوم حكومة ليبيا، بالروح نفسها، بمد يد التعاون الكامل في الخطوات المقبلة المطلوبة. ونلاحظ أن ليبيا قد أعلنت بالفعل قبولها للتطور في موقف حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأكدت أنها ستتناول ذلك بشكل إيجابي.

ومن الضروري أيضا أن نلاحظ أن الجهود الدبلوماسية، بما فيها التضافر والحوار، قد أثبتت أنها أدوات أساسية لوضع حل يحظى، لأنه مقبول من جميع الأطراف المعنية، بأفضل فرص التنفيذ.

إن تنفيذ ليبيا للتدابير التي تنص عليها تحديدا قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار الذي سنتخذه الآن، سيمكن من تعليق الجزاءات بغية رفعها. والفقرة ٨ من مشروع القرار المعروض على المجلس، التي تشير بدورها إلى الفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣)، واضحة في هذا الصدد. ونشدد أيضا على دور الأمين العام المحدد في مشروع القرار، لا سيما في الفقرات ٥ و ٦ و ٨. وشأننا في ذلك شأن الآخرين نأمل بشدة، أن لا تنشأ ضرورة لتنفيذ النية التي يرد الإعراب عنها في الفقرة ٩.

وقبل خمس سنوات أعربنا عن اقتناعنا بأن فرض الجزاءات لا بد أن يرتبط دائما بالمطالبة بالقيام بأعمال محددة تقتضيها قرارات مجلس الأمن بصفة أساسية. ويجب أن يوضح المجلس هذه الأعمال على نحو محدد، حتى يمكن للدولة التي تفرض عليها الجزاءات أن تعرف مسبقا، وبما لا يدع مجالا لأي شك، أن الجزاءات سترفع فور الوفاء بتلك المطالب المحددة. وبناء على ذلك الاقتناع نفسه سنصوت مؤيدين لمشروع القرار المعروض علينا.

إننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب مجددا عن إدانتنا القوية لأي نوع من أعمال الإرهاب، مهما كان السبب الذي ترتكب من أجله، فضلا عن التزامنا بالتعاون الدولي لاستئصال هذه الآفة، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار القانون الدولي. وأخيرا، نود أيضا أن نعرب مجددا عن تعاطفنا العميق مع أسر الضحايا، الذين لهم حق مشروع في أن يتوقعوا إحقاق العدالة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن روسيا ملتزمة التزاما قويا باستئصال الإرهاب الدولي. ونحن نؤيد التعزيز الشامل للجهود الدولية المنسقة لمكافحة آفة تقوض أمن الأشخاص واستقرار دول ومناطق برمتها.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل إيلاء الأولوية القصوى لهذه المشكلة. وهنا، نعاود الإعراب عن موقفنا الثابت بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المسألة الليبية.

ومنذ فرض الجزاءات أحرزت ليبيا تقدما على طريق تحقيق الأحكام الواردة في قراري مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢)، التي تتعلق بإدانة الإرهاب وبتقديم المعلومات فيما يتعلق بهذا الموضوع. وبفضل تعاون ليبيا فإن التحقيق في حادثة الرحلة ٧٧٢ لشركة (UTA) في سبيله لأن يكتمل بنجاح.

وفي الوقت نفسه، فإن الطريق المسدود في قضية لوكربي، الذي دام لعدة سنوات، حال دون الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن تلك. ونتيجة لذلك، ظل نظام الجزاءات قائما ضد ليبيا. لقد أيدت روسيا

دوما السعي إلى حلول مقبولة على نحو متبادل فيما يتعلق بمكان وشكلية محاكمة المتهمـَين.

والمبادرات بشأن التصورات الممكنة لعقد المحكمة تقدمت بها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الإنحياز؛ وهي مبادرات معروفة جيدا وقد لقيت دعما واسع النطاق على الصعيد الدولي. ونرى أن المبادرة الحالية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة تسير عموما في الاتجاه الصحيح. وهي تستند أساسا إلى أحد الخيارات المقترحة، وهو أن المحاكمة يجب أن تجرى في بلد طرف ثالث، أمام محكمة اسكتلندية، ووفقا للقانون الأسكتلندي.

إن مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن اليوم يهدف إلى تنفيذ ذلك الخيار. ونحن نعتقد أنه سوف يتيح محاكمة عادلة، بضمانات سليمة للحقوق القانونية لمن سيمثلون أمام المحكمة بصفتهم متهمين أو شهودا. ومن المهم للغاية أنه، فور وصول المتهمـَين إلى هولندا، لا بد من إنهاء نظام الجزاءات على ليبيا.

ويؤكد الاتفاق على مشروع القرار أن هذا هو الطريق الوحيد - من خلال زيادة التعاون الشامل بين الدول وعلى أساس معايير القانون الدولي - الذي يمكننا من وقف الإرهاب الدولي بصورة راسخة.

وعلى أساس هذه النقاط، سيصوت الوفد الروسي مؤيدا لمشروع القرار، الذي جاء، نظرا لدقة المشكلة، نتيجة حل توافقي صعب من جانب جميع الأطراف المعنية. وقرار مجلس الأمن هذا لا يمهد الطريق فقط أمام حل قضية لوكربي، وإنما يضع أيضا خاتمة نهائية للمشكلة الليبية في مجلس الأمن، كما توختها قرارات المجلس بهذا الشأن.

ومن المهم بصورة خاصة توفير التعاون من جانب جميع الأطراف في تنفيذ مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده اليوم. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بما أعرب عنه الممثل الدائم لليبيا من استعداد بلاده للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل الوفاء بالتدابير المتوخاة في مشروع القرار هذا.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات التي انقضت منذ إسقاط طائرتي بانام ١٠٣ ويوتا ٧٧٢، بـُذلت جهود عديدة مستمرة لتوضيح الوقائع المحيطة بالكارثتين، وكان من بين ضحاياهما مواطن ياباني. ومنذ سبعة أعوام تقريبا، وجهت إلى شخصين تهمة ارتكاب الهجومين الإرهابيين، وسعى مجلس الأمن من خلال قراراته ٧٣١ (١٩٩٢)، و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) إلى محاكمتهما في محكمة مناسبة، إما في المملكة المتحدة أو في الولايات المتحدة. واليابان التي تدين الإرهاب بشدة بجميع أشكاله، ناشدت الحكومة الليبية مرارا وتكرارا بأن تمتثل لمتطلبات هذه القرارات. ومن أسف أن الحكومة الليبية لم تفعل ذلك، وبدا أن المحاكمة على هذه الجريمة تواجه طريقا مسدودا لا أمل فيه. وهذا المأزق الذي طال أمده غير مرغوب فيه أيضا من وجهة نظر سلطة مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة.

وتقر اليابان أنه في ظل هذه الظروف أعلنت المملكة المتحدة والولايات المتحدة عن المبادرة الاستثنائية التي تتمثل في الإعداد لمحاكمة المشتبه فيهم في محكمة اسكتلندية في هولندا - وهذه مبادرة تتماشى ومقترح جامعة الدول العربية وأعربت الحكومة الليبية عن تأييدها لها فعلا وأقرتها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز.

ونحن نشيد إشادة كبيرة بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة على تصميمهما على حسم هذه الحالة المستعصية وبالتالي المحافظة على هيبة المجلس. وتشيد اليابان أيضا بمملكة هولندا على تعاونها في هذا الترتيب المعقد والصعب.

وترحب اليابان بما أكدته ليبيا في بيانها المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس بالنسبة لاقتراح المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهو أنها "ستنظر إلى هذه الخطوة نظرة إيجابية وستوليها الاهتمام الذي تستحقه"، وتأمل اليابان أن تستجيب ليبيا بسرعة وبشكل إيجابي للمبادرة من خلال تسليم المتهمين. وبذلك فإنها ستمهد الطريق أمام تسوية هذه الحالة المأساوية ورفع الجزاءات التي عانى منها شعبها، وهما ماكان ينتظره المجتمع الدولي - بما فيه اليابان - منذ أمد طويل. وأنه

انطلاقا من الأمل بالتحرك قدما من أجل حسم الحالة تؤيد اليابان اعتماد مشروع القرار هذا.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يشكل الإرهاب الدولي تهديدا لأرواح الناس فقط، وإنما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وكان هذا صحيحا قبل ١٠ سنوات، ولا يزال صحيحا حتى اليوم، كما دللت على ذلك تجربتنا مؤخرا للأسف. ولم يتوقف أبدا السعي من أجل تبيان الحقيقة والعدالة في حالتي بان آم ١٠٣ ويوتا ٧٧٢. ونحن ندين بهذا للضحايا ولأسرهم، وكان بعضهم من المواطنين السويديين. ومن أجل المستقبل، فإن من الأهمية الحاسمة بمكان أن يفهم محرضو ومرتكبو أعمال الإرهاب أن المجتمع الدولي ملتزم التزاما تاما بمحاكمتهم وبمنع تكرار وقوع هذه الأعمال الجبانة.

ففي حالة طائرة بانام ١٠٣، فإن رفض ليبيا تسليم المشتبه فيهم لمحاكمتهم حمل مجلس الأمن على فرض جزاءات على ليبيا. وبالنظر لعدم إحراز تقدم في السابق بشأن هذه المسألة، فإن حكومة بلدي ترحب ترحيبا حارا بالمبادرة التي اتخذتها الآن المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع هولندا، التي ستفتح الطريق أمام إجراء محاكمة أمام محكمة اسكتلندية في هولندا.

والمبادرة المتخذة الآن تتماشى تماما والمقترحات التي قدمت سابقا، من جملة مقترحات أخرى، من جانب جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، والتي قبلتها ليبيا. ولقد سررنا إذ سمعنا الليلة تكرار ذلك القبول. والآن تحث السويد ليبيا على أن تتعاون تعاونا كاملا وذلك لكي ينفذ دون مزيد من الإبطاء مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده. ويعني مشروع القرار أن الجزاءات التي فرضت على ليبيا سوف ترفع فورا عندما يعلن الأمين العام عن وصول المتهمين في عملية لوكربي إلى هولندا بهدف محاكمتهما وأن الحكومة الليبية أوفت بمطالب السلطات القضائية الفرنسية في قضية يوتا. وتأمل حكومة بلدي أملا خالصا في أن تغتنم ليبيا هذه الفرصة لإحقاق العدالة في نهاية المطاف.

السيد توراي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ما يقرب من ١٠ سنوات أسقطت طائرة بان آم ١٠٣ فوق لوكربي، في اسكتلندا، مما أودى بحياة ٢٥٩ راكبا و ١١ شخصا آخرين. ومنذ ذلك الحين عانت أسر المتوفين جراء هذه المأساة من حزن يفوق الوصف وهي تنتظر تحقيق العدالة. وبعد ثلاث سنوات، أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات تطالب ليبيا بتقديم الشخصين المتهمين بتفجير طائرة بانام للمحاكمة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وأدى عدم تسليمهما إلى فرض جزاءات على ليبيا.

لقد عانت ليبيا طوال سبع سنوات من جزاءات شديدة الوطأة. وأنزلت هذه الجزاءات بالشعب الليبي معاناة لا حد لها - ولا سيما النساء والأطفال - وعطلت فعلا الهياكل الأساسية للطيران. وتقرير بتروفسكي دليل على هذه الحقيقة.

وفي مناسبات عديدة في مجلس الأمن، طالبنا بخروج سريع من المأزق الذي ولدته الجزاءات. ولقد أكدنا على الدوام أن التوصل إلى حل مقبول للطرفين سيكون مفيدا لكليهما إذ ستتحقق العدالة للأشخاص المفقودين وتتخلص ليبيا من وطأة الجزاءات.

وفي محاولة لإيجاد حل لهذا المأزق، تقدمت منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز بمبادرة من شأنها أن تخفف من مخاوف السلطات الليبية إزاء إجراء محاكمة عادلة ونزيهة ومن شأنها أيضا أن تعمل على إحقاق العدالة للأشخاص المفقودين جراء الجريمة المرتكبة. وأسفرت هذه المبادرة عن اقتراح بإجراء محاكمة في بلد ثالث - في مملكة هولندا - بإشراف قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون والإجراءات الاسكتلندية. وأعربت السلطات الليبية منذ ذلك الحين عن قبولها هذا الاقتراح في مناسبات عديدة. وكان آخرها يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ومشروع القرار قيد النظر اليوم يعد تاريخيا. فهو تاريخي لأنه يهيء إمكانية استئناف الحياة الطبيعية في ليبيا دون جزاءات وفتح الأبواب أمام ليبيا لتستعيد مكانها الحقيق بها في المجتمع الدولي. وهو تاريخي أيضا لأنه لأول مرة في الشؤون القانونية الدولية تنعقد محكمة خارج منطقة ولايتها القضائية. وإن قرار المملكة المتحدة والولايات المتحدة السير على هذا الطريق يجب أن يلقى التشجيع بوصفه خطوة

جبارة نحو إنهاء مشكلة عذبتنا جميعا طوال ١٠ سنوات. إنه أشبه بعمل المستحيل للتكيف مع مبادرة غير عادية.

وإن غامبيا، بوصفها من المؤيدين الرئيسيين للمبادرة، تتوجه بالتهنئة إلى حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية على تفهمهما وتعاونهما في هذه الأوقات الصعبة.

لقد آن الأوان لإحقاق العدالة. وقد آن الأوان أيضا للوفاء بالوعود التي قطعت في الماضي. ووفد بلادي، الذي ارتبط بروابط صداقة وأخوة مع ليبيا، لا يساوره الشك في أنها تبر بوعودها. وليس لدينا شك في أنها ستمتثل لالتزاماتها كعادتها.

وسيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار.

السيد بوعلاي (البحرين): جاءت حادثة لوكربي نتيجة عمل إرهابي تدينه بلادي، كما تدين جميع أشكال الإرهاب ومن يقوم به ومن يتستر عليه ومن يؤوي من يتسبب في حدوثه. وبعد أن قدمت بلادي التعازي لأسر الضحايا في حينه، تجدد تعاطفها معهم وتأمل أن يأتي اليوم القريب لتأخذ العدالة مجراها تخليدا لذكرى تلكم الضحايا. كما تعيد تذكير مطالبتها بعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب.

بعد سنوات أمضاها مجلس الأمن في طريق مسدود، على الرغم من كثرة المحاولات، فرضت خلالها العقوبات على الجماهيرية العربية الليبية للاشتباه في اثنين من مواطنيها في عملية لوكربي، حدث اليوم تطور إيجابي يتمثل في المبادرة الأمريكية البريطانية التي هي إحدى المبادرات الثلاث التي طرحتها جامعة الدول العربية لحل قضية لوكربي. كما ترحب بلادي بتجاوب الجماهيرية العربية الليبية الإيجابي مع المبادرة، التي سبق أن أعلنت قبولها لها حين طرحها.

يأتي مشروع القرار الذي أمامنا اليوم ليعلق الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية خلال إجراء محاكمة المشتبه فيهما. وكلنا أمل في أن تكون هذه هي الخطوة الأولى تجاه رفع الجزاءات وإنهائها بالكامل وغلق ملف هذه القضية نهائيا.

إن فرض الجزاءات لا يمكن أن يتم بلا حدود وبلا غرض محدد ولا فترة زمنية معروفة تبدأ وتنتهي بعدها، لأن ذلك يعرض مواطني البلد الذي يفرض عليه الحظر لمعاناة تزداد في حدتها مع مضي الزمن. ومن هنا يكون للجزاءات أثر رادع إذا حدد الحظر بغرض وزمن معينين.

إن مسألة محاكمة المشتبه فيهما طبقا للمبادرة الأمريكية البريطانية المقبولة من ليبيا تحتوي على الكثير من الإجراءات القانونية التي نرجو أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأنها وأن يجري الإعداد الجيد لتلك الإجراءات من أجل إجراء المحاكمة في جو إيجابي يضمن للأطراف وللمجتمع الدولي النتائج المرجوة منها.

وفي هذا السياق نؤكد على أهمية تعاون الأطراف المعنية في إعداد الترتيبات اللازمة لإجراء المحاكمة وإنهائها من أجل إغلاق ملف هذه القضية ورفع العقوبات التي طال أمدها من أجل أن تنصرف الجماهيرية العربية الليبية إلى التنمية الوطنية والعمل مع المجتمع الدولي على تكريس السلم والأمن الدوليين.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نجتمع اليوم لنعتمد حلا مبتكرا للصراع الذي نشب إثر الهجمتين الإرهابيتين المستهجنين على طائرة "بان آم" ١٠٣ وطائرة اتحاد النقل الجوي ٧٧٢ - حلا يسمح بالإنهاء العاجل لنظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا بمقتضى القرار ٨٨٣ (١٩٩٣). واليوم سنعتمد مشروع قرار يسمح لليبيا بالاندماج السريع في صفوف المجتمع الدولي.

في البداية يجب ألا ننسى أن فرض نظام الجزاءات على ليبيا جاء نتيجة لعملين إجراميين خطيرين للغاية ارتكبا في حق طائرتين تجاريتين وراح ضحيتهما ٤٤١ من الأبرياء وتسببا في آلام آلاف الأسر ومعاناتها. وهذان العملان يشكلان جريمتين تتطلبان فرض العدالة. وكوستاريكا تحيي اليوم ذكرى أولئك الضحايا وتؤكد بتصويتها لصالح مشروع القرار هذا إيمانها بأن رفع لواء القانون والعدالة أفضل تخليد لذكرى أولئك الضحايا.

لقد أكد وفدي مرارا وتكرارا على أن منع الإرهاب الدولي ومكافحته والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره عناصر أساسية في صيانة السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، فقد أكدت حكومة بلادي مرارا إدانتها لكل الدول التي توفر الملاذ أو تقدم الدعم أو المساعدة لمن يخططون للأعمال الإرهابية أو ينظمونها أو يشتركون فيها. ونعتقد أن المجتمع الدولي بأسره يجب أن يدين هذه الأنشطة وأن يكافحها، كما يجب منعها ومعاقبتها باستعمال كل الوسائل القانونية والسياسية المتاحة، مثل التعاون القانوني والقضائي الدولي، دون اللجوء إلى إجراءات من جانب واحد.

وفي هذا الصدد، نرحب على وجه الخصوص بمشروع القرار المطروح أمامنا وسنصوت لصالحه لأنه يمثل حلا قانونيا صائبا لمشكلة قانونية طال أمدها. ومشروع القرار هذا يمكّن من تقديم المتهمَيْن بارتكاب العمل الإرهابي ضد طائرة "بان آم" ١٠٣ فوق لوكربي للعدالة أمام محكمة اسكتلندية تقام في هولندا.

وتنظر كوستاريكا أيضا إلى مشروع القرار باعتباره النتيجة المنطقية التي فات أوانها لنظام الجزاءات وللحوار الذي يجب أن يقود إليه مشروع القرار. وقد ذكر وفدي في مناسبات عديدة أننا رغم قبولنا بالجزاءات كوسيلة يستخدمها المجتمع الدولي في الدفاع الجماعي المشروع أقرها ميثاق الأمم المتحدة واعترف بها، فإن أي نظام للجزاءات لا بد أن يصمم بدقة لكي يحقق هدفه المنشود وهو تعديل السياسات غير المشروعة لحكومة ما. وهذا هو الهدف الصالح الوحيد للجزاءات. ومن هذا المنطلق، ينبغي دائما أن تكون الجزاءات نظاما وقتيا ويجب على أي حال ألا تصبح عقابا للسكان المدنيين الأبرياء. ولهذا، وبغية مساعدة الدولة التي تتعرض للجزاءات على تعديل سياساتها غير المشروعة، ينبغي لأي نظام جزاءات أن يقترن بحوار متواصل نشط بين الأطراف. ولا يمكن لهذه الدولة أن تندمج من جديد في المجتمع الدولي إلا بهذه الطريقة.

وفي هذه الحالة على وجه الخصوص، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للإسهامات الجليلة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ولجهودها الإيجابية المفيدة في عملية الحوار هذه. فبفضلها وبفضل مبادراتها المبتكرة يمكننا اليوم أن نعتمد مشروع القرار هذا. ومن هذه المحافل بزغت الفكرة الأساسية للاتفاق الذي نعتمده اليوم والذي أيدته كوستاريكا على الدوام أثناء الأشهر الماضية.

وبالمثل، نود أن نعرب عن امتناننا لحسن نية المملكة المتحدة والولايات المتحدة اللتين قبلتا هذا الاقتراح وسمحتا للعدالة بأن تأخذ مجراها لصالح ضحايا هذين الحادثين المؤسفين.

ونرحب بالعرض الطيب من هولندا باستضافة هذه المحكمة، ونحن نثق بالضمانات التي توفرها للمتهمين، فضلا عن مشاركة مراقبين دوليين يشهدون على نزاهة الإجراءات.

ونعرب عن ارتياحنا لقرار ليبيا بأن تقبل هذا الحل قبولا تاما ودون شروط. ونذكر في هذا السياق بكلام السيد المنتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية، الذي أكد في هذا المحفل بالذات، بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، أن ليبيا توافق على محاكمة المتهمين في لاهاي أمام قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون الاسكتلندي، وأعاد تأكيد قبول ليبيا لأي بديل من البدائل التي تقترحها جامعة الدول العربية ولا يساور كوستاريكا شك في أن السلطات الليبية ستفي بكلامها.

وأخيرا، تؤكد كوستاريكا مجددا ثقتها الكاملة بنظام القضاء الاسكتلندي وبالنظام الأوروبي لحقوق الإنسان اللذين سيضمنان، حسبما أعلن السيدان دومبوتشينا وشيرميرز في تقريرهما، الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للمتهمين والامتثال الصارم للمبادئ الأساسية للإجراءات الأصولية.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن قرار الحكومتين الأمريكية والبريطانية بالموافقة على محاكمة الليبيين المشتبه في تنفيذهما للهجومين على رحلة يو تي إيه ٧٧٢ وبان آم ١٠٣، أمام قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون الاسكتلندي في هولندا هو استجابة لأحد المقترحات التي تقدمت بها في عدة مناسبات، منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة

الدول العربية على حد سواء. ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذا القرار.

والحقيقة أن هذا القرار يمكن أن يتوصل إلى حل لهذا النزاع الذي دام ١٠ سنوات، ويهدد بالتأثير على العلاقات الدولية.

وبالمثل، فإنه يعطي الأمل لأسر الضحايا التي انتظرت طويلا إقامة العدالة، وللشعب الليبي الذي عانى الكثير من الاثار السلبية المترتبة على الجزاءات.

ونحن، من جهتنا، مقتنعون بأن الأطراف ستبذل قصارى جهدها لكفالة إيجاد حل للمسائل التقنية الكامنة في طبيعة المحكمة بالذات، حسبما تنص عليه الفقرة ٢ من مشروع القرار المعروض علينا، الأمر الذي سيفضي بالمجلس إلى رفع التدابير المتخذة وفقا للقرارين ٧٤٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ و ٨٨٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وأخيرا، نرجو من الأمين العام أن يكفل ضمان جميع الظروف الأمنية للمتهمين لدى وصولهما إلى هولندا وطوال المحاكمة. وبهذه الروح سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ما فتئت الصين تدعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ نهج مرن والاستجابة للمقترحات البناءة التي تقدمت بها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد حل مبكر لمسألة لوكربي. وارتكازا على هذا الموقف، يرحب الوفد الصيني بالتطور الإيجابي الأخير في المسألة، وبروح التسوية التي أظهرتها جميع الأطراف المعنية. ونعرب عن تقديرنا للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأطراف على عملها الفعال طوال هذه الفترة الطويلة.

إن الحقائق تثبت أن السبل الفعالة لحل النزاعات الدولية لا يمكن إيجادها إلا عن طريق بذل جهود دبلوماسية سلمية وقيام تعاون.

ويحدونا الأمل في أن تواصل جميع الأطراف المعنية بقضية لوكربي العمل بروح إيجابية ومرونة، وأن تتوصل إلى اتفاق على جميع التفاصيل عن طريق إجراء حوار ومشاورات بغرض بدء المحاكمة في أسرع وقت ممكن.

والصين تعارض بقوة أي شكل من أشكال الإرهاب. ويجب أن نعزز التعاون الدولي من أجل القضاء على هذه الآفة. ونحن ندين الكارثة التي حصلت فوق لوكربي قبل ١٠ سنوات، ونشعر بقلق عميق إزاء التأخير الطويل في حل القضية.

ويحدونا الأمل في أن يقوم مشروع القرار المعروض علينا بزيادة تعزيز التعاون بين جميع الأطراف، وفي أن ييسر الكشف المبكر عن الحقيقة بغية معاقبة مرتكبي الجريمة وفقا للقانون، وتعزيز العدالة الدولية، وشعور أسر الضحايا بإقامة العدالة.

إن الوفد الصيني يأمل في أن ييسر التطور الإيجابي الراهن بشأن قضية لوكربي الرفع المبكر للجزاءات المفروضة على ليبيا. فالعواقب الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الليبي بفعل إطالة أمد الجزاءات لا يمكن تجاهلها. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس بفعل التطور الأخير وتعاون ليبيا من اتخاذ قرار مبكر برفع الجزاءات.

لهذه الأسباب، سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

ونود أن نشكر مقدمي النص على الأخذ ببعض مقترحاتنا غير أنني أود أن أشير إلىأنه كان بالإمكان تحسين بعض عناصر النص، لتهيئة مناخ أفضل لحل هذه المسألة. ونأسف أن مقدميه لم يدخلا في النص بعض المقترحات البناءة الأخرى من جانبنا.

وأخيرا، أود أن أكرر القول إنه لم يحدث تغيير في تحفظات الصين عن القرارين ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) المشار إليهما في النص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسلوفينيا.

ترحب سلوفينيا ترحيبا حارا بالقرار الذي اتخذته المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالموافقة على ترتيب محاكمة المتهمين الليبيين بقضية لوكربي أمام

محكمة اسكتلندية تقام في هولندا. وتشيد سلوفينيا أيضا بحكومة هولندا على رغبتها في تيسير إقامة هذه المحاكمة.

ونحن نعتقد أن هذا الترتيب البناء والجديد يفتح طريقا جديدا أمام تسوية نهائية لقضية لوكربي، وهي تسوية طال انتظارها. فبعد ١٠ سنوات تقريبا من الهجوم الإرهابي الوحشي على طائرة بان آم، برز الآن أمل متجدد في إقامة العدالة.

إن مبادرة إقامة المحاكمة في هولندا أمام هيئة قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون الاسكتلندي تتفق مع أحد الخيارات التي أيدتها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بوصفها مقترحات لحل ممكن. والواقع أن ليبيا نفسها أيدت مرارا تلك الخيارات، وأعربت في الآونة الأخيرة أيضا عن تأييدها لها. لذلك، تجمع الأسباب على توقع أن تقبل ليبيا المبادرة الحالية.

وللأمم المتحدة دور تضطلع به في هذا التطور. ومجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار المعروض علينا، سيمهد السبيل أمام إقامة محاكمة عن طريق تمكين البلدان المعنية من اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ المبادرة بالإضافة إلى ذلك، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يضطلع بدور مركزي في المساعدة في ترتيبات النقل الآمن للمتهمين، فضلا عن تسمية مراقبين دوليين لحضور المحاكمة.

إن تفاصيل المبادرة المقدمة إلى مجلس الأمن وضعت بدقة عالية ونحن على يقين بأنها توفر محاكمة عادلة ونزيهة مع جميع الضمانات اللازمة. وهي أيضا تجدد وتعزز احتمال تعليق الجزاءات المفروضة على ليبيا ورفعها في نهاية المطاف.

والأمر متروك للجانب الليبي في أن يغتنم هذه الفرصة ليقوم بأداء دوره لإنجاح هذه المبادرة. ونحن نحيط علما مع الارتياح بالبيان الذي أصدرته اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، والذي أعلنت فيه عن قبول ليبيا بهذا التطور. ونحن نهيب بشدة بالحكومة الليبية أن تكفل على الفور مثول المتهمين في هولندا بغرض المحاكمة. وليبيا إذ تفعل ذلك، إنما تفي بالوعود التي قطعتها على نفسها. وعلاوة على ذلك، فإن هذا هو الطريق الذي ينبغي لليبيا أن تسلكه لتعليق الجزاءات ورفعها مما سيضع حدا لمعاناة الشعب الليبي بلا مبرر.

وأخيرا، أود أن أركز على أن مشروع القرار المقترح اعتماده الليلة يمثل اسهاما هاما في عمل مجلس الأمن. وهو يضرب مثلا لقرار حكيم يفتح فرصا جديدة لحلول مشاكل عديدة في جدول أعمال المجلس. وينبغي أن يكون بوسع المجلس أن يتصرف بنفس الحكمة متى ما اقتضى الأمر ذلك. وستصوت سلوفينيا مؤيدة مشروع القرار.

استأنف الآن عملي بصفتي رئيسا للمجلس.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/809.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٩٢ (١٩٩٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أعمال الإرهاب البشعة التي حدثت هذا الشهر في نيروبي ودار السلام وأوماغ في أيرلندا الشمالية تمثل تذكرة قاسية بأن الإرهاب لا يوفر أحدا. وهي تذكرنا أيضا بأن الإرهاب لن يُهزم ما لم يُقدم المسؤولون عنه إلى العدالة.

لقد مضت عشر سنوات تقريبا منذ أن فجرت طائرة "بان آم" ١٠٣ فوق بلدة لوكربي في اسكتلندا.

وبلغ مجموع الأشخاص الأبرياء الذين قتلوا في هذه الحادثة وفي تفجير طائرة "يو تي إيه" ٤٤٠ شخصا. وهاتان الحادثتان من أكثر الأعمال وحشية من بين أعمال الإرهاب والقتل الجماعي مع سبق الإصرار. وقد ظلت أسر الضحايا لنحو عشر سنوات تبحث عن إقامة العدل.

ومضت سبع سنوات منذ أن صدرت أوامر بالقبض على مواطنين ليبيين فيما يتعلق بتدمير طائرة "بان آم" ١٠٣. ومنذ ذلك الحين ظلت ليبيا تمتنع باستمرار عن تنفيذ التزامها بتسليم المتهمين للمحاكمة على الرغم من قرارات هذا المجلس الملزمة التي تتطلب القيام بذلك. وفي آذار/ مارس ١٩٩٢ طالب مجلس الأمن بتسليم المتهمين إلى المحاكمة. وما برحت ليبيا لفترة ست سنوات تتجاهل التزامها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة بالامتثال إلى ذلك الطلب.

وعلى مر السنين أعطت حكومتي تطمينات متكررة بشأن توفير ضمانات للمتهمين بموجب القانون الاسكتلندي. وطيلة هذه الفترة ذكرت ليبيا مرارا وتكرارا أنها ستقبل بمحاكمة أمام محكمة اسكتلندية تجرى في بلد ثالث. فقد قال السيد عمر منتصر وزير خارجية ليبيا في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [S/1998/5، المرفق] بأن ليبيا

"قبلت مقترح جامعة الدول العربية بمحاكمة المشتبه فيهما أمام محكمة في بلد محايد، ... لمحاكمة المشتبه فيهما في لاهاي من قبل قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون الاسكتلندي،".

وفي معرض مناقشة مجلس الأمن التي جرت في شهر آذار/ مارس الماضي [الجلسة ٣٨٦٤] ذكر وزير خارجية ليبيا أن توجسات محامي المتهمين إزاء إجراء المحاكمة في اسكتلندا تتعلق فقط بالمكان وليس لها علاقة بالقضاة أو القانون.

وقد أكد الخبراء المستقلون الذين عينهم الأمين العام لدراسة الإجراءات القانونية الاسكتلندية في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي أن المتهمين سيلقيان محاكمة عادلة ونزيهة في اسكتلندا مع توفير جميع الضمانات اللازمة. ولا نزال نحبذ أن يقوم المتهمان بتسليم نفسيهما للمحاكمة أمام محكمة اسكتلندية في اسكتلندا. فالأشخاص المتهمون بارتكاب أعمال إرهابية ليس لهم الحق في تقرير مكان محاكمتهم. ومع ذلك ظلت الحكومة البريطانية تأخذ في الحسبان مصالح أسر الضحايا والعدالة. وفي نهاية المطاف وصلنا إلى نتيجة مؤداها أنه بغية وضع حد لسنوات من الانتظار لذوي ضحايا لوكربي، من الممكن الترتيب لعقد محكمة اسكتلندية في هولندا. والرسالة المشتركة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس وملحقاتها تبين بتفصيل واضح الترتيبات الدقيقة لمكان عقد المحكمة الاسكتلندية خارج اسكتلندا. ويوفر قرار مجلس الأمن اليوم الأساس لإجراء التغييرات اللازمة على القانون البريطاني والهولندي. وأود أن أسجل عميق شكر الحكومة البريطانية لحكومة هولندا على الاستجابة لطلبنا بعقد محاكمة لوكربي في هولندا.

فأرجو ألا يتبادر لذهن أي أحد بأن هذا قرار سهل اتخاذه من الناحية السياسية أو تنفيذه من الناحية القانونية. وكنا ندرك رغبة المجتمع الدولي في تحقيق العدالة والخروج من هذا المأزق. لذلك نظرنا في اقتراح منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية واتخذنا الخطوات اللازمة ووضعنا مبادرتنا أمام مجلس الأمن.

إن اتخاذ هذا القرار هو فرصة لحل المسألة بصورة عادلة وبطريقة مقبولة لأسر الضحايا وجميع الأطراف المعنية. وهو أيضا لحظة الحقيقة بالنسبة لليبيا.

وما فتئت ليبيا تقطع الوعود منذ سنوات بأنها تقبل بمحاكمة بموجب القانون الاسكتلندي وبقضاة اسكتلنديين في بلد ثالث. وهذا الطريق قد أصبح سالكا أمامهم. وقد أحطنا علما ببيان الحكومة الليبية في ٢٦ آب/أغسطس ومؤداه أنهم سوف ينظرون إلى هذه المبادرة بإيجابية. وقد استمعنا أيضا إلى الممثل الدائم لليبيا يبين بوضوح قبول حكومته بمثول المتهمين أمام محكمة اسكتلندية في هولندا وأمام قضاة اسكتلنديين بموجب القانون الاسكتلندي. ونحن نرحب بهذا. غير أن المطلوب الآن هو أن على ليبيا أن تؤكد دون إبطاء عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة قبولها الواضح الذي لا لبس فيه لهذا الأمر واستعدادها للقيام بذلك على جناح السرعة ودون مراوغة. والترتيبات الخاصة

بالمحاكمة واضحة وليست هناك شروط خفية. والمطلب الأساسي هو تسليم المتهمين لهولندا. والقرار يوضح بجلاء أن ليبيا مسؤولة عن كفالة مثول المتهمين في هولندا. فإذا كانت الحكومة الليبية ترغب في أن تفعل ذلك دون إبطاء، فكل شيء آخر سينطلق من هناك.

إن القرار الذي اتخذ الآن ينص بوضوح على أن الجزاءات سوف تعلق بمجرد أن يتمكن الأمين العام من تأكيد أن المتهمين قد سلما إلى هولندا وأن متطلبات العدالة الفرنسية قد استوفيت أيضا. وحكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة قـــد أعلنتا بوضوح عن التزامهما بذلك في رسالتنا إلى الأمين العام. وعلاوة على ذلك، ما إن توافق ليبيا على الاقتراح بكامله، فإننا مستعدون للقيام بكل ما يلزم للتنفيذ العاجل للترتيبات القانونية وغيرها.

إن احترام دور مجلس الأمـــن وقراراته التزام أساسي يمثل حجر الزاوية في النظام الدولي. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يقف بصلابة في وجه الإرهاب وأن يسعى لإقامة العدل لذوي ضحايا أعمال الإرهاب الدولي. ومجلس الأمن بهذا القرار إنما يكرس تلك المبادئ. ويحدونا الأمل ولدينا الثقة في أن الذين دعوا إلى هذا الحل سيساعدون الآن على تنفيذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي، بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/١٥.